المملكة المغربية

وزارة الفلاحة و التنمية القروية و المياه و الغابات

نشرة شهرية للتواصل و الإخبار

التكنولوجيا الفلاحية

مديرية التعليم والبحث والتنمية • 2002 • البرنامج الوطني لنقل التكنولوجيا

عدد 82

- الزراعة البيولوجية عبر العالم
- ظهور الزراعة البيولوجية بالمغرب
- تنوع المنتجات البيولوجية بالمغرب
- الجوانب التقنية والزراعية
- تنظيم وإكراهات القطاع
- آفاق مستقبلية

الزراعة البيولوجية بالمغرب

الوضع الحالي و الآفاق المستقبلية

المقدمة

تعتبر الزراعة البيولوجية نمطا إنتاجيا تنظمه مجموعة قوانين تمنع استعمال المواد المركبة كالأسمدة ومبيدات الطفيليات الخ، والتي تشجع الاعتماد على الوسائل البيولوجية والطبيعية. وقد بدأ العمل بهذا النمط من الإنتاج سنة 1924 من طرف "غيدوف ستينر"، بحيث تحول الإنتاج البيولوجي مع توالي السنين من مجرد حركة اجتماعية إلى نمط إنتاجي يرمي إلى المحافظة على البيئة الزراعية وإنتاج مواد غذائية سليمة. ولقد أكسبت هذه الفلسفة المنتوج الفلاحي الحامل للعلامة التجارية "بيو" سمعة طيبة عند ربات البيوت بالدول المصنعة، بحيث لاتترددن في شراء هذه المتوجات بأثمنة تفوق أثمنة المنتوجات التقليدية وساهمت الضجة الحديثة التي أحدثها الديوكسين وجنون البقر في ثقة المستهلكين إزاء منتوجات "بيو".

ووعيا بالأهمية البيئية والتجارية والسوسيواقتصادية للزراعة البيولوجية وضعت مجموعة من الدول المصنعة خلال العشرية الأخيرة برامج ترمي إلى إنعاش وتنمية هذا القطاع من خلال الإعانات والمساعدة التقنية والتكوين، في حين لم تدرك الدول النامية بعد أهمية هذا النمط. ففي افريقيا مثلا كما في آسيا قليلة هي الدول التي تبنّت رسميا تطوير الزراعة البيولوجية.

ويعتبر المغرب من البلدان السباقة في إفريقيا والعالم العربي الذي شرع مزارعوه، منذ بداية التسعينات في تطبيق برامج الإنتاج البيولوجي ومنذ ذلك الحين، عرفت هذه الحركة تطورا ملحوظا على الصعيد التقني والتجاري والاجتماعي، واليوم، ومع النمو الهائل لهذا القطاع عبر العالم، فإن الفاعلين المغاربة والأجانب يتساءلون عن الوضعية الحالية في المغرب وعن إمكانيته في هذا الميدان. والهدف الذي نتوخاه من هذه المنشرة هو رصد مسار هذه الحركة بالمغرب وتحديد وضعيتها الحالية ومناقشة الآفاق المستقبلية.

وقد تبلورت المعطيات المقدمة في هذا العمل من خلال بحث أنجز من طرف المؤلفين لدى مختلف الفاعلين في غضون موسم 1999/ 2000. ومن المؤكد أن هذه المعطيات غير شاملة بيد أنها تعكس وضعية غير بعيدة عن الحقيقة.

الزراعة البيولوجية عبر العالم

تقدر المساحة المخصصة للإنتاج البيولوجي على المستوى العالمي حاليا ب 10,5 مليون هكتار، وتعتبر أستراليا من الدول الأكثر إنتاجا (5,3 مليون هكتار)، إيطاليا (958.687 هكتار)، والولايات المتحدة الأمريكية (900.000 هكتار)، وتمثل إفريقيا ما يناهز 100.000 هكتار أي أقل من 0,1 % من الإجمالي العالمي. على المستوى المتوسطي، طوّرت أغلبية دول الحوض أثناء الثلاث سنوات الأخيرة، برامج طموحة للزراعة البيولوجية وتعتبر إيطاليا وفرنسا من الدول الرائدة في هذه المنطقة. أما في ما يخص العالم العربي، فإن الدول التي أعلنت عن المساحات المخصصة للزراعة البيولوجية هي مصر وتونس والمغرب ولبنان.

ظهور الزراعة البيولوجية بالمغرب

ترجع أولى المنتجات البيولوجية بالمغرب حسب شهادة بعض الفاعلين إلى سنة 1986وقد همّت في البداية زراعة شجر الزيتون بمراكش والحوامض في منطقة ابن سليمان. وقد باءت تجربة الحوامض بالفشل بينما نجحت تجربة مراكش، ومن ثمة امتدت إلى مشاريع أخرى مماثلة. وكان الهدف من هذه المنتوجات الأولى، كما هو الحال بالنسبة لكل المنتوجات الموالية، هو التصدير للسوق الأوربية، ولم ينطلق هذا التصدير حقيقة إلا في سنة 1990، وبدأ بالحوامض قبل أن يمتد إلى الخضراوات، ثم إلى النباتات الطبية، والعطرية وإلى منتجات أخرى دخيلة.

لكن سرعان ما انتشرت ظاهرة الزراعة البيولوجية التي شهدت انطلاقتها الأولى من مراكش، إلى مناطق أخرى بالمملكة، ففي بداية الأمر امتدت نحو الجنوب، وبالضبط نحو أكادير حيث صدّر مزارعو الخضر بالمنطقة أولى الطماطم البيولوجية سنة 1992، و فيما بعد، انطلقت نفس التجربة بمنطقة الجديدة. ومنذ سنة 1998، شملت الخضراوات المعدّة للتصدير حوالي عشرة أنواع من الخضر انضافت إليها منتجات أخرى كزيت الزيتون والنباتات الطبية. ولقد كان البستانيون، في المرحلة بين 1990 و1994 نشطاء على الخصوص في تنمية قطاع "بيو" بالمغرب، من خلال التوسع السريع للمساحات التي خصصت لإنتاج الفواكه والخضر والتي انتقلت من بضع هكتارات سنة 1990 الى ما يفوق 300 هكتار سنة 1999. وابتداء من سنة 1998، ظهر صنف آخر من الفاعلين في الساحة، يتعلق الأمر بالتجار وبتعاونيات الفلاحين في العالم القروي، الذين روجوا بصفة خاصة أو بمساعدة المنظمات غير الحكومية لعمليات تسويق المنتوجات البيولوجية التي جمعت بالغابات. ومن ثمة، خضعت مساحات شاسعة لغابات الأرغان بالأطلس المتوسط لمصادقة قانونية وهي حاليا موضوع استغلال تجاري.

وقد أثار ظهور الزراعة البيولوجية في المغرب، على المستوى الاجتماعي، اهتمام عدة مكونات أخرى للمجتمع المدني. وبالفعل، فبالإضافة إلى المنتجين والتجار، إنكبّ العلماء والصحافيون والصناعيون أيضا، كل في مجاله، على إنعاش القيم البيئية والصحية والتجارية لهذه الحركة. وقد بلغت هذه الحركة أوجها بإنشاء منظمتين غير حكوميتين تضمان هواة ومهنيي القطاع.

البرنامج الوطني لنقل التكنولوجيا في المجال الفلاحي، ص.ب: 6598 الرباط، http://agriculture.ovh.org

نشرة أنجزت بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، ص.ب: 6446 الرباط، هاتف/فاكس: 037 778063 - ا.ق 61/99, رد 0852-1114

تنوّع المنتجات البيولوجية بالمغرب

يتوفر المغرب حاليا على صنفين من المنتجات البيولوجية: منتجات النباتات البرية ومنتجات النباتات المزروعة، و الأنواع التي تتعلق بهذين الصنفين من المنتجات موجودة في الجدول رقم1.

مساحات ومناطق الإنتاج

يتبيّن من خلال بحثنا أن المساحة الإجمالية المستغلة في هذين الصنفين من المنتجات المذكورة أعلاه تقدر بحوالي 12.300 هكتار، ويقدم الجدول رقم2 التوزيع حسب الأنواع.

يهمّ الإنتاج البيولوجي ثمانية مناطق رئيسية، وتقع المغروسات المزروعة في كل من الرباط وأزمور وفاس وتازة وبني ملال ومراكش وأكادير وتارودانت، كما توجد النباتات الطبية والعطرية في جميع الجهات تقريبا، مع خصوصية منطقة مراكش التي تتجلى في وجود رعي الحمام (لويزة)، وبتارودانت (تلوين) حيث يوجد الزعفران وفاس بالنسبة للكبار ويبرز واد سوس- ماسة كمنطقة أساسية للخضراوات، بسبب مناخها شبه الاستوائي الملائم للمنتوجات غير الموسمية. كما أن بعض المناطق الساحلية (أزمور والرباط) مؤهلة أيضا لهذا النوع من الإنتاج.

ترد المنتوجات المثمرة من منطقتين أساسيتين: مراكش وأكادير. غير أن بعض المناطق الأخرى للمملكة كمكناس وأزرو وميدلت والراشدية ما تزال لا تنتج الزراعة البيولوجية إلى حد الآن مع أن هذه المناطق تتوفر على إمكانيات هائلة ينبغي استغلالها.

الأهمية الاقتصادية و التجارية

تمثل السوق العالمية للزراعة البيولوجية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي حاليا 20 مليار من الدولارات. كما تقدر السوق الأوربية ب 6 مليارات من الدولارات، وقد بيّنت الدراسات الحديثة للفدرالية الدولية للزراعة البيولوجية تقدم هذه السوق من 10% إلى 20 % في السنة، بالإضافة إلى أن الإنتاج البيولوجي يباع بنسبة تفوق 20 إلى 30% ثمن المنتوجات التقليدية. ولا يقتصر الاهتمام في أوربا وفي بعض البلدان الأمريكية، بالمواد الغذائية البيولوجية، على ربات البيوت بل يمتد كذلك إلى الشركات المتعددة الجنسيات. ويعدّ دخول هذه الشركات الكبرى إلى هذه السوق، حسب بعض خبراء الفدرالية الدولية للزراعة البيولوجية ليس فقط ازدهارا مفاجئا لهذا القطاع ولكن نوعا من "الاكتساح".

إن التقدم الذي تعرفه سوق الزراعة البيولوجية على المستوى العالمي وأهمية الأثمنة المقدمة بالنسبة للزراعة التقليدية تمنح، بناء على دراسات المنظمة العالمية للتغذية، فرصا كبيرة للتصدير بالنسبة للدول النّامية، خاصة بعض المنتوجات كالفواكه الاستوائية وشبه الاستوائية، ومنتوجات غير موسمية والمنتوجات المجلوبة والطبية. وقد شرعت مجموعة من الدول النّامية، منذ سنين طويلة، في تصدير بعض منتوجات الزراعة البيولوجية نحو الأسواق الأوربية والأمريكية بأثمنة جدّ مهمة. وتصدّر بعض الدول الإفريقية، كالكامرون والسينغال والموزمبيق القهوة، والقطن والفواكه الاستوائية (الموز، الأفوكا، والأناناس، الخ) ويختص البعض بتصدير منتوجين أو ثلاثة كتونس التي تصدر أساسا زيت الزيتون والثمور والجوجوبا. أما مصر فقد طوّرت أيضا سوقها المحلية، والتي تستوعب حاليا 40% من المنتوج الوطني، إضافة إلى إنعاش صادراتها نحو أوربا ولولايات المتحدة.

أما فيما يخص المغرب فقد شرع في التصدير نحو الأسواق الأوربية منذ سنة 1990، غير أن صادراته ما تزال ضعيفة جدا بالمقارنة مع إمكاناته. ولقد بلغت الصادرات في سنة 1999 من الفواكه والخضر 2.100 طن، ومن زيوت الأرغان حوالي 10.000 لتر و من النباتات الطبية 600 طن. ويوضح الشكل رقم 1 تطور الصادرات خلال الخمس سنوات الأخيرة. بالنسبة لسنة 2001، وحسب البحوث التي أجريت لدى منتجي منطقة سوس- ماسة فإن الصادرات ستصل إلى 2.000 طن فيما يتعلق بمنتوجات الخضراوات، الشيء الذي سيشكل زيادة تفوق 300% مقارنة مع سنة 1999.

هل المزروعات البيولوجية ذات مردودية؟

يؤرق هذا السؤال المنتجين باستمرار. إذ شكل موضوع أبحاث عديدة في أوربا وغيرها عدا في بالمغرب، غير أن أغلب المحللين يؤكدون في الوقت الراهن، أن المزروعات البيولوجية أكثر مردودية نسبيا من المزروعات التقليدية. إذ تخضع هذه المردودية بالطبع للمضاربات، ولمردود الهكتار ولقنوات التسويق المتبعة، ويبدو أن السوق أصبحت مشبعة بالنسبة لبعض المنتوجات، كما هو الحال بالنسبة للجزر والمزروعات السهلة. أما فيما يتعلق بالمزروعات الأخرى فيعتبر مردود الهكتار حاسما. أيا كان نوع المزروع يظل المردود ضعيفا بصفة عامة خلال مرحلة إعادة التحويل.

لكن، بعيد ذلك، وبمجرد استقرار البيئة الزراعية البيولوجية للحقل، وضبط المنتج لعملياته، يتحسن المردود مبدئيا. وإذا كان المردود عن طريق "البيو" لايصل أبدا إلى مردود المزروعات التقليدية، فإن ارتفاع الأسعار في السوق يمكن أن يعوّض إلى حدّ كبير انخفاض المردود، بالإضافة إلى أن ثمة في الوقت الراهن مقاربات وتقنيات تتلاءم مع مفهوم "البيو" و التي تسمح بتحقيق مردود هام جدا.

القنوات التجارية

تعتبر قنوات الترويج في سوق "البيو" مسألة بالغة الأهمية. ومن المؤكد أن هناك صعوبة في ولوج سوق "البيو" مقارنة مع سوق المنتوجات التقليدية ولكن ليست مستحيلة حسب بعض الفاعلين. إن ثمة في العالم أجمع، شركات متخصصة، تتحكم في تسويق المنتوجات البيولوجية في المساحات الكبرى، والمتاجر الصغرى والفنادق والمطاعم وحتى لدى ربات البيوت. ويتعامل المنتجون في المغرب مباشرة مع الشركات على أساس عقدة. ويتم هذا التعاون بصيغ عديدة، وحسب المواد المعنية، وإمكانات المنتج. ويمكن ألا يمس هذا التعاون إلا الجانب التجاري، كما يمكن أن يمتد إلى الجوانب التقنية والتنظيمية. وبهذه الصفة، تتكلف بعض الشركات، إضافة لترويج المنتوج في السوق الأوربية بمصاريف المصادقة والمساعدة التقنية. وتخضع الفواكه والخضر المصدرة نحو السوق الأوربية لقانون الحصص المعمول بها بالنسبة للمنتوجات التقليدية. أما المنتوجات الأخرى، فإن الشركات الأجنبية تقوم مباشرة بطلباتها لدى المنتجين المغاربة، على أساس العروض التي يقدمها هؤلاء.

جدول رقم 1: الأنواع الرئيسية للإنتاج البيولوجي بالمغرب

أنواع الإنتاج	أصناف الفواكه	أصناف الخضراوات	الأصناف العطرية، الطبية والمتبّلة
مزروعة	برتقال، كلمنتين، زيتون، تفاح، برقوق، عنب، جوز.	طماطم، فلفل، بطيخ، بدنجان، جزر، قرع، فاصوليا	كبار، زعفران، رعي الحمام (لويزة)، الحناء، غرنوقي، ورد، خزامى، ياسمين، ليمونية، نعناع، مفلفل.
غير مزروعة	أرغان	لاشيء	إكليل الجبل (أزير)، زعتر، ناعمة (صوجا)، كمون، زعتربري، كزبر، دفلى، أوكاليتوس، بسباس، خزامى، مردقوش، حبق، صنوبر، بابونج، ليمونية، شبت، بنفسج، شيح، أقحوان، ندع، حشيشة الملاك، زوفاء، نارنج.
المجموع	8	7	24

ملحوظة: إن إنتاج الحبوب (الذرة، القمح إلخ) والإنتاج الصناعي (الشمندر السكري والزيوت إلخ) و إنتاج الخضراوات (الحمص، بسلّة، إلخ) كالإنتاج الحيواني لم تطلها بعد حركة الإنتاج البيولوجي، مع وجود فرص هائلة في هذه المجالات.

لكن، ماذا عن السوق الوطنية؟

على غرار ما تم إنجازه في بعض الدول النامية كمصر واليونان وموازاة مع المجهودات المبذولة لغزو الأسواق الأجنبية، أصبح من الضروري بالنسبة للمغرب العمل على تطوير سوقه الوطنية، هذه السوق موجودة إلا أنها في نظري "راكدة". ومن المحتمل ألا تكون هذه السوق بنفس أهمية سوق الصادرات، ولكن باستطاعتها استيعاب جزء مهم من الإنتاج الوطني. وذلك عن طريق اتباع سياسة تنموية جيّدة واستراتيجية تسويقية ملائمة. يمكن التفكير في إنعاش المنتجات البيولوجية لدى الفئات الاجتماعية الميسورة المنشغلة بسلامة الأغذية التي تضعها في أطباقها والتي يمكنها أن تدفع إلى زيادة تتراوح بين 10 و 20% أكثر في المنتوجات البيولوجية. ويمكن أن يهتم المغربي المتوسط بالعلامة التجارية "بيو" بالنسبة لبعض المنتوجات، إذ أن استهلاك المنتوجات البيولوجية في نهاية المطاف، وعلى عكس تصورات سوسيوثقافية عديدة، ليس غريبا على العادات المغربية. ولقد تطورت عند ربات البيوت منذ سنوات فكرة العودة إلى ما هو "بلدي" الذي يمثل نوعا من إنتاج بيولوجي، غير متقن، وغير مصادق عليه، ولكنه غير بعيد عن المنتجات البيولوجية الحقيقية. ومن المعروف جيّدا في تقاليدنا بأن منتوجات "البلدي" مفضلة على المنتوجات التقليدية، ليس فقط بسبب مذاقها ولكن بسبب جودتها الصّحية. تثبت هذه الحالة السوسيوثقافية، بأن المغربي المتوسط واع بالجودة الصحية للمواد الغذائية ولا يتردد في تكريس أكثر لهذا الوعي بغية تطويره نحو تصور "بيو" كما هو معترف به ومعتمد على المستوى العالمي. إضافة إلى هذا، وعلى المستوى الزراعي فإن إنتاج الفواكه والخضر "بلدي" يتبع مسارات مشابهة للمسارات التي يدعو إليها المفهوم البيولوجي، وبالتالي لن يكون من العبث التفكير في وضع علامة "بيو" ومن ثمة سوق وطنية على أساس تصور بلدي بواسطة آليات تنظيمية معمول بها حاليا. في كل الأحوال، يبدو لنا أنه من حق مغربي الألفية الثالثة، كما هو الشأن بالنسبة للمواطن الأوربي أو الأمريكي، ألا يتردد في استهلاك المنتوجات "بيو" شرط أن تكون متوفرة وذات جودة وبأثمنة مناسبة.

الجوانب التقنية والزراعية

يخضع التدبير الزراعي للمزروعات البيولوجية لمبادئ احترام البيئة والمساهمة في تحسين خصوبة التربة. وبحكم حظر الأسمدة الاصطناعية ومبيدات الطفيليات، فإن المنتوجات الطبيعية والتقنيات غير الملوّثة، هي وحدها المسموح باستعمالها. بالنسبة للفلاحين الذين اعتادوا على استعمال مكثّف للأسمدة ولمبيدات الطفيليات، فإن هذا المعطى الجديد يمكن أن يسبب اضطرابا وارتباكا في بداية عملية إعادة التحويل. ولكن بمجرد تجاوز هذه المرحلة، يتعود الفلاح على نمط جديد للتدبير ويتعلم تدريجيا التحكم في الوسائل البيولوجية والطبيعية لتغذية وحماية مزروعاته.

إن الفلاحين الذين يتحولون إلى الزراعة البيولوجية، مطالبون ببذل مجهود كبير خلال مرحلة التحويل التي تستمر من سنتين إلى ثلاث سنوات. وهي فترة يجب أن لا يقتصر الفلاحون فيها على تغيير تقنيات الإنتاج فحسب، بل يجب أن يغيروا طريقة تصرفاتهم وردود أفعالهم. إذ يجب أن تستبدل التدخلات "الحازمة" ضد الخصوم والطفيليات بتدخلات "مرنة" يميزها التسامح على الاستئصال التام.

على مستوى الحقل، يرافق الانتقال من التقليدي إلى البيولوجي في أغلب الأحيان نقص في المردود، و لكن في نهاية هذه المرحلة، ينبغي أن تسترجع المزروعات مبدئيا قدرتها على الإنتاج. لايحدث في بعض الحالات تحسن في الإنتاج، أو يتأخر، مما يدفع بعض المنتجين إلى نعت النظام البيولوجي بضعف المردودية مقارنة مع النظام التقليدي.

ليست هذه الذريعة صحيحة دائما، بحيث بينت تجربة الدول الأوربية والأمريكية إمكانية وصول مردود المزروعات البيولوجية إلى نفس مستوى المردود المتوخى من المزروعات غير البيولوجية، شريطة التحكم بشكل جيّد في التغذية والوقاية الصحية. وحتى في المغرب، حيث اقترن التدبير المعقلن بالابتكارات التكنولوجية (السقي الدقيق، السقي المخصب، مقاومة بيولوجية إلخ) كان المردود مهما جدّا. وكما هو الحال مثلا بالنسبة للطماطم، بحيث وصل مردودها بالهكتار عند إنتاجها بواسطة البيوت البلاستيكية إلى 80 طن/هكتار. ويبقى مردود المزروعات الأخرى ضعيفا، ولكنها تتحسن من سنة لأخرى كلما تمّ التحكم في تقنيات الإنتاج.

ومن المحتمل أن يكون التخصيب إحدى الممارسات الزراعية التي تطرح حاليا أكثر من مشكل، خصوصا بالنسبة لزراعة الخضراوات والفواكه التي لها متطلبات غذائية مهمة. والسؤال المطروح دائما من طرف المبتدئين هو: كيف يمكن أن تلبى حاجيات المزروعات دون اللجوء للأسمدة المعدنية للحصول على مردود جد مرتفع كما هو الشأن بالنسبة للمزروعات التقليدية. يرتكز التخصيب في الزراعة البيولوجية على مدى إسهام المادة العضوية على شكل زبل وأسمدة خضراء أو أسمدة طبيعية كدقيق العظام والصخور المعدنية أو الطحالب. وتعتبر كل هذه الوسائل مندمجة في الدول المتقدمة، وفي المغرب على الخصوص يقتصر أغلب الفلاحين وبالأخص على الزبل ويهملون وضع الأسمدة الخضراء واللجوء إلى الأسمدة الطبيعية التي يسمح بها القانون المنظم. وقد يرجع السبب في ذلك إلى غلاء المنتوجات أو إلى عدم توفر هذه المنتوجات في السوق. وفي جميع الأحوال، يفسر هذا الإهمال بشكل كبير ضعف المردود المسجل في بعض المستغلات الشجرانية والخضروية.

فيما يتعلق بالوقاية الصحية النباتية، فإن الفلاح مدعوّ إلى تدبير الحالة الصحية لمزروعاته على أساس المبادئ التي تمنع استعمال المبيدات المركبة. كما يجب أن يستعمل وسائل بيولوجية وطبيعية غير ملوثة لمقاومة الأمراض والجائحات. بيد أن مزج تدابير وقائية واستعمال وسائل مساعدة ومبيدات الطفيليات البيولوجية المكونة من النباتات أو من الجرثومات (بكتيريا، فطريات، الخمائر) لاتبعد نهائيا الأضرار التي تتسبب فيها الحيوانات الحاملة للجراثيم، وإنما

جدول 2: المساحات المخصصة للإنتاج البيولوجي بالمغرب

نوع الإنتاج	المساحات (بالهكتار)	مناطق الإنتاج
نباتات برية		
شجر الأرغان	5000	الصويرة، اكادير
نباتات طبية، عطرية ومتبلة	2000	تارودانت، أزرو
حقول مزروعة		
الحوامض	250.00	مراكش، تارودانت، بني ملال
شجر الزيتون	224.00	أزمور، اكادير، مراكش
شجر الكبر	100.00	فاس
الكرم	130.00	مكناس
شجر الجوز	20.00	مراكش
الموز	10.00	الرباط (الصخيرات)
أشجار مثمرة أخرى	10.00	مراكش، تارودانت، ومكناس
الخضروات	300.00	أكادير، تارودانت، مراكش
توت الأرض	0.50	أزمور
نباتات عطرية وطبية	30.00	أكادير، الرباط، مراكش
المجموع	8.290,50	
في طور التحويل		
حقول غير مزروعة	4.000	أكادير، الصويرة، ازرو
حقول مزروعة	200	أكادير، الجديدة، تاونات
المجموع	4.200	
المجموع العام	12.290,50	

تجعلها في مستوى مقبول اقتصاديا. أما بالنسبة للأعشاب الضارة، فإن الاستراتيجية المتبعة في الزراعة البيولوجية تكمن في التخفيف من تأثيرها من خلال إبادة الأعشاب يدويا، أو آليا أو حراريا دون استئصالها التام بسبب التأثيرات الإيجابية التي يمكن أن تحدثها في التربة ويؤكد خبراء "البيو" فيما يتعلق بالجودة، أنه يستحيل التمييز بين المنتوجات البيولوجية والمنتوجات التقليدية من الناحية التجارية لولا وجود العلامة التجارية، مما يعني أن المنتوجات البيولوجية يمكن أن تتساوى مع المنتوجات التقليدية عندما يتم الإنتاج حسب قواعد سليمة.

تنظيم القطاع

بالرغم من قلة مهنيي هذا القطاع بالمغرب، فهم نسبيا جد منظمين مقارنة مع قطاعات أخرى. وقد ظهرت جمعيتان منذ 1998: جمعية مهنيي التخصص البيولوجي التي يوجد مقرها بالدار البيضاء، وجمعية "مغربيو" التي يوجد مقرها بمراكش. وتضم الجمعيتان، ليس فقط المنتجين، بل تضم كذلك المصبرين والتجار و العلماء و المصدرين و المستشارين ووكلاء المصادقة وباختصار كل المهتمين بحركة البيولوجي.

وقد برهنت هاتان الجمعيتان عن دينامية مثالية خلال السنتين الأخيرتين. إذ تلعب حاليا جمعية مهنيي التخصص البيولوجي دور الناطق باسم المنتجين، وتساهم بفعالية في إنعاش القطاع على المستوى التقني، و الزراعي والتجاري، و يرجع الفضل لجمعية "مغربيو" في انفتاحها على شريحة عريضة من المجتمع المدني، وتضم في صفوفها الهواة و المهنيين على حد سواء.

بدأت الدوائر الرسمية مؤخرا العمل في هذا المجال. فهناك خلية داخل مديرية حماية النباتات و المراقبة التقنية و قمع الغش بوزارة الفلاحة تشتغل منذ بضعة أشهر لتضع قوانين منظمة وطنية للزراعة البيولوجية. وقد سجل المغرب في هذا المجال تأخرا لعدة سنوات بالمقارنة مع دول مجاورة كتونس و مصر. فكان لغياب مثل هذه القوانين المنظمة انعكاسات سلبية على إنتاج وتسويق وتصدير المنتجات البيولوجية. ويسجل أحد مظاهر الإكراه على مستوى التصديق و المراقبة. وقد اقتصر لحد الآن هذان النشاطان الأساسيان للإنتاج البيولوجي على شركات أجنبية.

على المستوى الأكاديمي، بدأ معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة منذ 1999، أنشطة التكوين والبحث وتطوير الزراعة البيولوجية. إذ تعطى دروسا في الاستئناس للتلاميذ المهندسين بالسنة الخامسة تخصص بستنة. وبالإضافة لذلك، ومنذ سنة 1999 يختم كل سنة ثلاثة طلاب من معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، تكوينهم بالسلك الثالث تخصص الزراعة البيولوجية بالمعهد الزراعي ب "باري" في إيطاليا. وإجمالا لم يتطور بعد البحث بشكل جيّد في هذا المجال، ولكن بدأ تطبيق البرامج عن طريق الاستئناس في كل من معهد الحسن الثاني الزراعة والبيطرة بالرباط وأكادير. و توّجت هذه الأنشطة في أكتوبر 2001 بتنظيم ندوة عالمية حول الزراعة البيولوجية التي سبقها درس دولي في نفس الموضوع.

إكراهات القطاع

تواجه الزراعة البيولوجية إكراهات عديدة، يكتسي أهمها في نظرنا طابعا مؤسساتيا، وتنظيميا، وزراعيا، وتجاريا.

فعلى المستوى المؤسساتي، أصبح من الضروري أن تولي وزارة الفلاحة لهذا النشاط الفلاحي الجديد، الأهمية التي يستحقها. كما أصبح من الضروري إحداث خلية أو قسم مختص في هذا المجال يمكن لهذا القسم أن يلعب دور المحاور مع المهنيين وأن يجمع المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالمنتوجات البيولوجية وتسطير الاستراتيجية الوطنية التي يجب اتباعها على المديين المتوسط والطويل، إذ لا يوجد بلد اتجه نحو الزراعة البيولوجية ولايتوفر على بنيات مؤسساتية متخصصة في هذا المجال. وتتوفر الدول الكبرى المنتجة والمصدرة على خلايا للتتبع وللاتصال حتى داخل سفاراتها في الخارج.

كما يجب أن يستفيد هذا القطاع كذلك من بعض التسهيلات والإعانات، فيما يتعلق باستيراد عناصر الإنتاج (المبيدات البيولوجية، الأسمدة العضوية الخ) على الأقل، التي تفوق أسعارها بصفة عامة أسعار المنتوجات التقليدية. تكلف سنوات التحويل كثيرا، وبالتالي يجب أن تتدخل الدولة للتخفيف من هذه الأعباء بواسطة الإعانات. ولكن تبقى الحاجة إلى اعتماد قوانين منظمة وطنية أكثر إلحاحا. فما لم تر النور هذه القوانين التنظيمية وما لم يتم الاعتراف بها من طرف السلطات الأوربية ستبقى الإجراءات وتكاليف المصادقة والمراقبة عائقا رئيسيا في وجه تطوير هذا القطاع. على المستوى التجاري، يجب على الجمعيات المهنية، بتعاون مع السلطات الرسمية أن تنكبّ عاجلا على تحديد وتطوير العلامة التجارية للمغرب. وستستفيد المنتوجات المغربية كثيرا، إذا ما توفرت على علامتها الخاصة على غرار ما هو معمول به في البلدان الأخرى.

على المستوى الزراعي لم يتلق معظم المنتجين تكوينا متخصصا في هذا المجال، و لا يتقنون لحد الآن تقنيات الإنتاج البيولوجي، وبالتالي فهم بحاجة ماسة إلى المساعدة التقنية وإلى نقل التكنولوجيا والتكوين.

لا يمثل عدم امتلاك تقنيات الإنتاج، العامل التقني الوحيد الذي يحد من الزراعة البيولوجية في المغرب. إذ أن النقص في عناصر الإنتاج النوعية (مخصب عضوي، مبيدات بيولوجية... الخ) وغلاء ما هو متوفر في السوق وتعقد إجراءات التصديق على منتوجات جديدة، يشكل إكراها حقيقيا في وجه الواعين من المنتجين الذين يجدون صعوبة في تدبير مندمج على النحو المطلوب.

آفاق مستقبلية

بالمقارنة مع دول كاليونان وتونس والشيلي التي لا تتوفر على طاقة فلاحية كالمغرب، والتي عرفت تقدما مهما في الزراعة البيولوجية، نلاحظ بأن الإنتاج البيولوجي في بلدنا ما يزال ضعيفا جدا. حاليا يأتي معظم إنتاجنا من النباتات الطبيعية غير المزروعة، فالمساحات المزروعة ما تزال محدودة وحصيلة المنتوجات قليلة التنوع. كما أن القدرات الزراعية لكثير من المناطق المغربية غير مستغلة بشكل معقلن.

تتميز المناطق الساحلية و الجنوبية بمناخها المناسب لإنتاج الفواكه والخضر غير الموسمية وما يزال هذا المنفذ

شكل رقم 1: تطور الصادرات خلال الخمس سنوات الأخيرة

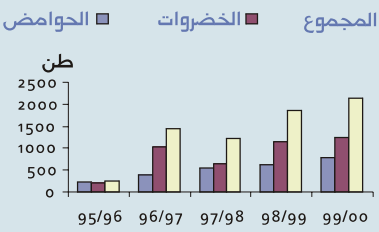

يعد بالمزيد في سوق البيو الأوربية وغيرها وتلبي بلدان أمريكا اللاتينية المتضررة بسبب بعدها نسبة كبيرة من الطلب الأوربي. لا تمثل الصادرات المغربية من البواكر إلا 0،02% من الحمولة المصدرة سنويا.

أما فيما يتعلق بالمنتوجات المثمرة، فيوجد المغرب في وضع جيّد يمكنه من تزويد السوق بالمنتوجات كزيت الزيتون والكبار والتمور والفواكه الجافة، التي تنتج عادة في المناطق ذات بيئة زراعية سهلة قابلة للتحويل إلى "البيو". وتعتبر سوق الفواكه المجلوبة هامة أيضا. فطلبات السوق الأوربية لا تلبى إلا جزئيا بمنتوجات أمريكا اللاتينية و بمنتوجات بعض الدول الإفريقية البعيدة عن أوربا. أما بالنسبة لبعض المنتجات كالموز، فيشكل فتح الحدود سنة 2010، أو قبلها تهديدا حقيقيا لها، في حين أن سوق "البيو" قد يوفر لها متنفسا هاما، لأن طلبات الأوربيين من الموز المصادق عليه "بيو" لم تلب بعد. كما تمثل منتوجات الخوخ والعنب الناضج قبل الأوان منفذا واعدا.

تتوفر المناطق الأخرى بالمغرب، حيث لا يتسم المناخ بنفس اعتدال المناطق الساحلية، على مؤهلات هامة للبيئة الزراعية. ففي هذه المناطق يغلب الطابع التقليدي على أنظمة الإنتاج، الشيء الذي يسهل تحويلها إلى نظام إنتاج بيولوجي. و بهذه الصفة فإن المستغلات الصغيرة التقليدية الصينية المتخصصة في إنتاج الشاي مؤشر على ذلك. كما أظهرت دراسات قامت بها المنظمة العالمية للتغذية أن تحويل هذه المستغلات الصغيرة للبيولوجي أعطت نتائج جيّدة على المستوى السوسيواقتصادي.

أما بالنسبة للنباتات الطبية ومشتقات الغابة، فهناك عدة فرص، لم يقع استغلالها لحد الآن.

الدكتور لحسن كني و الدكتور عبد الحق حنفي

معهد الحسن الثاني للزراعة و البيطرة

مركب البستنة بأكادير

الهاتف/ فاكس:

048 248152

048 247002

تصميم وإنجاز: الأستاذ احمد بوج، ترجمة: الأستاذ عز الدين الكتاني، فلاشاج وطبع: مطبعة "إليت"، سلا